المخدرات بين الواقع والدراسة الاكاديمية بعد عام ٢٠٠٣

Drugs between reality and academic study after 2003

ا.د.محمد جميل احمد
Dr.Prof. Mohamed Jamel Ahmed
قسم الانثروبولوجيا والاجتماع– كلية الآداب

م.د. صباح صدام جويعد
L.Dr.Sabah Sadam Jueaed
قسم الانثروبولوجيا والاجتماع– كلية الآداب

Department of Anthropology and Sociology – College of Arts

dr.mohammed@uomustansiriyah.edu.iq
juwaied@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص :

يعد انتشار المخدرات ظاهرة حديثة في العراق، وعلى الرغم من ان هناك شواهد كثيرة تؤكد انها كانت موجودة ولكن بشكل محدود في المدة المحددة بين الاعوام ١٩٦٤ الى ١٩٦٨، الا انها لم تكن ظاهرة تشكل خطرًا على المجتمع ولم تكن في حينها قد دخلت اليها الاصناف الحديثة التي تشكل خطرًا على الاقتصاد وعلى الصحة، فقد كانت تقتصر في ذلك الوقت على انواع محدودة جدا، ويمكن حصرها في مادة الحشيش فقط، اما بعد العام ٢٠٠٣ فقد انتشرت الظاهرة انتشارا ملحوظًا ، اذ اودع الكثيرين في السجون العراقية من المدانين والذين اتخذت بحقهم أحكاما قضائية، وكذلك برزت للعيان ظاهرة العلاج في المستشفيات للمدمنين ، وتنحصر الظاهرة في شقين اساسيين : الأول، هو المجتمع بشكل عام والثاني، هم المتعاطين او المروجين او المتاجرين ويندرج الصنفان الاخيران في خانة واحدة لانهما يتعاملان تعاملًا مباشرًا مع المخدرات، مما ادى الى توسع انتشار الظاهرة لأكثر من سبب واحد

في المجتمع، فان وسائل الاتصال والثقافة الحديثة وسهولة الانتقال بين الدول وقبول المجتمع للثقافات الوافدة كل هذا مع عوامل اخرى متعددة ادى بالضرورة الى قبول انواع جديدة كانت تعد ممنوعة اجتماعيا في الماضي، ومن ناحية اخرى فان العامل المباشر الاخر للانتشار هم عصابات التهريب والعامل المباشر الاخر لوجود الضرر وتفاقم ضرر المخدرات هم مدمنون المخدرات، لذلك تم في هذا البحث التوجه الى اتجاهين: الاول ، بحث الثقافة المجتمعية والمواطن في ثقافته المكتسبة والتغيرات الاجتماعية التي حدثت بعد العام ٢٠٠٣ وعلاقتها بانتشار المخدرات والاتجاه الاخر، درس طريقة تعامل الباحثين في الوصول الى الحقائق التي نستطيع بها ان نتعامل مع هذه الظاهرة، وعدت هنا اربعة جهات هي المسؤولة عن انتشار ظاهرة المخدرات: اولها بشكل مباشر ، المتاجرون والذين يخضعون تحت اجراءات وزارة الداخلية وثانيا، المدمنون الذين يخضعون لقوانين وزارة الصحة والثالثة هم الباحثين، اذ ان البحث العلمي يستطيع الوصول الى الكثير من الحقائق عن طريق الربط بينها ، فجاءت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي متمثلة بالجانب الأكاديمي بعدها الطرف الرابع في الكشف عن الظاهرة والحد من انتشارها وايجاد اهم الوسائل لعلاجها .

الكلمات المفتاحية: المخدرات ، الواقع ، الدراسة الأكاديمية

Abstract:

The spread of drugs is a recent phenomenon in Iraq, and although there is much evidence confirming that they existed, but in a limited manner, during the specified period between the years 1964 to 1968, it was not a phenomenon that constituted a danger to society, and at that time the modern types that It poses a threat to the economy and health, as it was limited at that time to very limited types, and could be limited to cannabis only. However, after the year 2003, the phenomenon spread significantly, as many convicts and those against whom judicial rulings were taken were placed in Iraqi prisons, as well as The phenomenon of hospital treatment for addicts has become apparent. The phenomenon is limited to two main parts: the first is society in general and the second is the users, promoters or traffickers. The last two categories fall into the same category

because they deal directly with drugs, which has led to the expansion of the spread of the phenomenon for more than one reason in society. The means of communication and culture Modernity, the ease of movement between countries, and society's acceptance of incoming cultures. All of this led, along with multiple other factors, to the acceptance of new types that were considered socially prohibited in the past. On the other hand, the other direct factor for the spread are smuggling gangs, and the other direct factor for the presence of harm and the exacerbation of drug harm are addicts. Drugs, so this research was directed in two directions: first, researching societal cultureWhat happened after the year 2003 and its relationship to the spread of drugs and the other trend, he studied the way researchers dealt with arriving at the facts with which we can deal with this phenomenon. The Ministry of Higher Education and Scientific Research was represented by the academic side, then the fourth party was to uncover the phenomenon, limit its spread, and find the most important means to treat it. .

Keywords: drugs, reality, academic study

المقدمة:

حظي موضوع المخدرات باهتمام عالمي ومحلي واسع من جميع المختصين، في مجال مكافحة المخدرات من اجل إيجاد المعالجات المناسبة، وقد اخذت على عاتقها جهات مختلفة مسؤولية تبني هذا الموضوع ولاسيما العلوم الاجتماعية والإنسانية لما له من تأثير وأضح في حياة الناس، وما يترتب عليه من آثار كبيرة سواءً على مستوى الاسرة او المجتمع ، وقد ازدادت خطورته في الآونة الأخيرة ، نظرا للتعدد في الاساليب والطرق المتبعة في التعامل مع المخدرات، سواءً للمتاجرين او المتعاطين ، مما يهدد حياة الناس في الجانب الصحي والاقتصادي والاجتماعي فضلًا عن الجانب الأمني الامر الذي يتطلب جهدًا كبيرا من الجميع ولاسيما الوزرات ذات العلاقة والمراكز البحثية الأكاديمية، والجهود المجتمعية كافة، لغرض الوقوف على واقع هذه الظاهرة الخطيرة ومعرفة اسبابها وأنواعها واهم التحديات التي تواجهها، فضلًا عن الطرق العلاجية بالوسائل الحديثة للحد من انتشارها، لذا حاولنا في هذا البحث التطرق الى موضوع المخدرات في اربعة محاور رئيسية أولها، الإطار النظري للبحث وثانيهما، الإجراءات المنهجية للبحث ، وثالثهما، المخدرات بين الواقع والدراسة الاكاديمية، ورابعها والأخير ، النتائج والتوصيات.

المحور الأول: الاطار العام للبحث

اولا : عناصر البحث

١- مشكلة البحث

تعد مشكلة المخدرات من اعقد المشاكل التي اجتاحت العراق خلال السنوات الاخيرة، وعلى الرغم من ان العراق تحيط به الدول المنتجة والمصدرة للمخدرات، الا انه ولعقود طويلة لم يكن سوقا لها اذا ما قورن بالبلدان التي تحيط به ولكن في السنين الاخيرة بات واضحا للمتتبعين لهذه الظواهر وحتى لغير المتتبعين انتشار المخدرات بشكل ملحوظ مع اختلاف شدة النتائج المترتبة على تجارة المخدرات مقارنة مع النتائج المترتبة على تعاطيها، والباحث في هذا الشأن على العموم يفتقد للصورة الواضحة حول من منهما اخطر ولكن من الواضح ان تجارة المخدرات اقوى بكثير من مستوى التعاطي في العراق لأسباب عدة اهمها ان اساليب الحد من هذه الظاهرة من قبل المؤسسات الامنية اقوى بكثير من الاساليب العلاجية وهذا ما اثبتته الكثير من البحوث والدراسات في الآونة الاخيرة، ولكن هذا لا يمنع من ان تكون الظاهرتان تمثلان خطرا على المجتمع فمن ناحية التعاطي تبرز المشكلات التربوية والسلوكية، اما من ناحية المتاجرة فقد ادت بدورها الى ضهور نوع جديد من انواع العصابات وهي عصابات تهريب المخدرات، اذن فان المشكلة هنا تأخذ اتجاهين الاول هو مشكلة المتاجرة والطريق الاخر مشكلة التعاطي، مما ادى الى صعوبة التعامل مع الظاهرة من قبل الباحثين، لأنها توزعت على اكثر من جهة ذات اختصاص فالعلاج يخضع الى وزارة الصحة والمتاجرة تختص بها وزارة الداخلية لأنها سلطة تنفيذية في حين ان أغلب الدراسات والبحوث لهذه الظاهرة ارتبطت ارتباطًا مباشرا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مما يصعب دور الاخيرة وباحثيها في التعامل مع الظاهرة.

٢- اهدف البحث

هنالك مجموعة من الاهداف يسعى البحث الى تحقيقها وتختصر في اربعة اهداف رئيسية:

1- التعرف على نبذة من واقع المخدرات في العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

2التعرف على ماهية البحث الميداني وعلاقته بالمخدرات.

3- الكشف عن اهمية البحث الميداني والصعوبات التي يواجها في دراسة المخدرات.

4- التعرف على اهم الانواع والاساليب والاجراءات المناسبة للحد من هذه الظاهرة.

٣- اهمية البحث

يتطرق موضوع البحث الى جانبين اساسيين:

أولهما ،الجانب العلمي وهو ما يتعلق ببعض الاساليب النظرية المتبعة في البحوث العلمية في كيفية استعراض موضوع البحث من اجل الوصول الى المعلومات الكافية حول انتشار ظاهرة المخدرات مما يسهل دراستها.

اما الثاني، فهو الجانب التطبيقي:

وهو يرتبط بمدى استفادة المؤسسات الرسمية والمجتمع من هذه البحث وامكانية تطبيقه على هذه الظاهرة للوقوف على اهم اسبابها وامكانية الوصول الى المعالجات الحقيقة التي تحد منها ولا سيما ان موضوع المخدرات اصبح موضوعاً ملحاً يستحق الاهتمام من جميع المهتمين والمختصين في الدراسات العلمية ويجب ان تتظافر الجهود المجتمعية والمؤسسية من اجل الحد من انتشاره في المجتمع عن طريق التعريف بالخطورة الجسيمة للمخدرات.

ثانيا :المفاهيم

المخدرات :

نص المشّرع العراقي (الوقائع العراقية;، ٢٠١٧، صفحة العدد ٤٤٤٦) في المادة (١) الفقرة (أولاً) المواد المخدرة في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، فعرف المخدرات أو المادة المخدرة بأنها (كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجدول الأول والثاني والثالث والرابع الملحقة في هذا القانون)، وعّرف المؤثرات العقلية بأنها (كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول (الخامس والسادس والسابع والثامن) الملحقة في هذا القانون وهي قوائم المؤثرات العقلية التي اعتمدتها اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة١٩٧١ وتعديلاتها .

الدراسة الاكاديمية:

هي رسالة الماجستير و اطروحة الدكتوراه التي اقرت الموافقة على كتابتها من قبل رئاسة القسم العلمي والتي جاء ضمن عنوانها مصطلح المخدرات او المصطلحات القريبة منها مثل المؤثرات العقلية وما اندرج تحت هذا التصنيف.

الواقع:

جاء في قاموس اكسفورد ترجمة كلمة **Real** الى عدة معاني منها :

ما هو موجود فِعْلًا، ما ليس بفِكْرة أو تصوُّر بل وُجود حاضِر (اكسفورد، الصفحات ١٠٣٥-١٠٣٦).

المحور الثاني: الإجراءات المنهجية

أولًا: منهجية البحث

المنهج الوصفي التحليلي:

"ان التحليل وعملية البحث بمعناها الواسع خطوة منهجية تتميز بالتنظيم والتتابع المنطقي للمراحل الفرعية، ومن ثم فإنها جهد مخطط مسبقا يتكون من مجموعة من الخطوات والاجراءات التي تكمل بعضها البعض، بمعنى أن كل خطوة تضيف قيمة جديدة على الخطوة السابقة لها وصولاً إلى النتائج وما يترتب عليها من توصيات (حمزة، ٢٠١٢، صفحة ٦٧) ويعرف المنهج الوصفي بأنه يقوم على أساس تصوير ووصف الظروف والاتجاهات الحالية للظاهرة محل الملاحظة (امرسون، فريزر، و ترجمة هناء الجوهري، ٢٠١٠،، صفحة ١٥٦).

ثانيا :ادوات البحث

١- الملاحظة البسيطة:

وهي وسيلة مهمة في جمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة المدروسة, وتتميز هذه الوسيلة عن غيرها من أدوات جمع البيانات، بأنها تفيد في جمع بيانات تتصـــل بســـلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية في الحياة، بحيث يمكن ملاحظتها دون عناء كما يمكن تكرارها دون جهد (حسن، ١٩٧٥م، صفحة ٣٠٨). كما تتميز هذه الوســـيلة بأنها تمكن الباحث من ملاحظة الظواهر الاجتماعية على اختلاف أنواعها وان يدرك الكثير من العلاقات التي تنظمها والأسباب التي تكمن وراءها (عمر محمد التومي، ١٩٨٩، صفحة ٢١٠).

٢- الملاحظة غير المباشرة

وهذه الملاحظة تتم في "ان يستعمل الباحث اداة الملاحظة من دون ان يتفاعل مع المبحوثين او يشاركهم سلوكهم (عبد الكريم، ١٩٨١، صفحة ٧٠). وأن المصادر، أو المعلومات التي يمكن أن يستفيد منها الباحث في هذه الطريقة على أنواع كثيرة منها:

أ. المصادر أو المعلومات المكتوبة والسجلات

المحور الثالث: المخدرات بين الواقع والدراسة الأكاديمية بعد عام ٢٠٠٣

اولا: المخدرات في الواقع العراقي بعد ٢٠٠٣

يعد موضوع المخدرات من الموضوعات المهمة والخطيرة والتي شهدت انتشارا واسعا بعد عام ٢٠٠٣ في المجتمع العراقي وبطرائق مختلفة وأخذت بالازدياد تدريجيًا حتى وقتنا الحالي وبشكل مخيف جدا، وبينما كان العراق يعد معبرا للمخدرات قبل تصنيفها كنوع من التجارة تحول إلى متاجر ومستهلك في العقدين الأخيرين، بحسب الكثير من المتخصصين، لذا فإن تجارة وتعاطي المخدرات في البلاد وصلت إلى آفاق غير مسبوقة تنهش جسد المجتمع، ولاسيما في المناطق الحدودية الموازية لدول الجوار المنتجة لها، ولأسباب كثيرة مختلفة، منها: ضعف الإجراءات الامنية المتعلقة بالمنافذ الحدودية ،والفساد المالي والاداري المستشري في بعض المؤسسات الحكومية، وكذلك ضعف إصدار الاحكام القضائية الصارمة بحق الجناة والمتاجرين بالمخدرات وعدم التعامل بجدية مع المتعاطين، فضلًا عن ما تعانيه الثقافة العراقية من خلل وأضح في مواجهة هذه الآفة بسبب التراجع الواضح في بعض القيم والاخلاق الداعمة للمجتمع والثوابت التي لطالما كانت تشكل الغطاء الحامي والآمن للسلوك الاجتماعي والثقافي ، وما يحدث في الآونة الاخيرة من إرباك وأضح في كيفية التعامل والتعاطي مع هذا الملف المعقد، والزيادة المطردة في أعداد المتاجرين والمتعاطين على حد سواء، ينذر بأوضاع خطيرة جدا، لاسيما ما يتعرض له الشباب من استهداف وأضح وفي احيان كثيرا بطريقة منهجية، هذا الواقع في ما ذكر اعلاه، يعود بدرجة كبيرة الى الأعداد الهائلة من العاطلين

عن العمل، والفراغ الذي يهدد حياة الشباب، والاوضاع الاقتصادية المتردية للكثير من الناس، والتفكك وسوء العلاقات الأسرية في بعض الاسر، وضعف المراقبة والمتابعة من الأبوين وعدم احترام رأي الأبناء وتشجيعهم على التعبير واعطاؤهم الثقة بالبوح بمشكلاتهم والتقرب منهم، وحثهم التركيز على المبادئ والثوابت الثقافية وتنمية الاهتمامات بأنشطة الإيجابية مثل الرياضة او ممارسة الهوايات مثل الرسم والبرمجة وغيرها من مرافق التطورات التي رافقت التغير الاجتماعي في العراق، فضلًا عن ضعف الوازع الديني والتوجيهات والإرشادات اللازمة للحد من انتشار ظاهرة المخدرات، ناهيك عن غياب الوعي والجهل بمخاطر المخدرات للكثير من الناس، هذه الأسباب وغيرها كثير لا مجال لإدراجه بسبب ضيق مساحة البحث كلها مجتمعة أسهمت بشكل كبير في استفحال الازمة وتفاقمها ، وعدم السيطرة عليها في أحيان كثيرة .

ان موضوع المخدرات وما يترتب عليه من آثار كبيرة على المجتمع والأسرة ادى الى تأثيرات واضحة في بعض السلوكيات، ولو تتبعنا بعض ما حدث في التغيرات المتعلقة بالثقافة نجد أنها مهدت الى التعامل مع تعاطي المخدرات بشكلٍ او باخر، ومن الامثلة الوضحة هنا هو الانتشار الملفت للنظر لمقاهي تدخين (الناركيلة) ، الذي يتناقض بشكل كبير مع مساحةً المحرمات الاجتماعية في عمق الثقافة والممارسات الحياتية للشعب العراقي، اذ ان الدخان المتعاطي عن طريقها يحوي على كمية من المخدرات بنسب متفاوتة في كل علبة دخان، وهذا ادى الى جعل الكثير من المدخنين يدمنون عليها ، وقد يقدم البعض على تصرفات انفعالية وهستيريا أحيانًا كثيرة في حالة عدم حصوله على حاجته من هذا النوع من الدخان، ويترتب على هذا النوع من التعاطي سلوكيات ثقافة جديدة تتماشى مع المدخنين من جلسات وأجواء وبعض الألفاظ الخاصة بهم ولكنها تقع في تضاد مع ثقافة المجتمع العراقي ، والواضح للعيان هو اسلوب محاولة الضهور امام الناس من قبل مدخني (الناركيلة)، ناهيك عن الجانب الاقتصادي وما يترتب من مصاريف واموال تنفق عليها ، وفي هذا السياق لا يمكن ان نغفل عادات الشعب العراقي في ممارساته

اليومية وهي جزءً مهم من ثقافته وواحد منها الاكثار من شرب الشاي وهو جزءً أساسي من الضيافة في الثقافة العراقية، ويمثل التزاما اخلاقيا فيما بين الإفراد ، الا ان وجود الكثير من انواع المخدرات لا مجال لذكرها هنا من الممكن خلطها مع الشاي مما يسهل عدم كشفها وسهولة ترويجها، وهذا مهد بصورة كبيرة في تسهيل عملية تعاطي المخدرات في المقاهي، و لا يخفى على المتتبع ان ينتبه لتأثر العراقيين بالثقافة الوافدة بعد عام ٢٠٠٣ والتي ادت الى الاكثار من تعاطي الدخان عند الشبات عن طريق (الناركيلة) وعلى الرغم من أنها كانت موجودة في خمسينات وستينيات وحتى سبعينات القرن الماضي، إلا انها غاب ضهورها في مدة الثمانينيات، ولا مجال لمناقشة أسباب انحسارها آنذاك ، وما يهمنا هنا معرفة اسباب انتشارها اذ وفدت هذه الممارسة باضطراد الى المقاهي العراقة بعد عام ٢٠٠٦ تحديدًا والى الان حينما ذهب الكثير من العراقيين الى سوريا وبعض دول الشام هروبا من الواقع المتردي آنذاك بسبب الاحداث الطائفية ، وبعد الاستقرار التصاعدي الذي يشهده العراق ولا سيما خلال العشر سنوات الاخيرة على كافة المجالات عاد الكثير منهم من البلدان المجاورة ممن ادمنوا على تعاطي (لناركيلة) الأمر الذي تطلب انشاء محلات تجارية تبيع المستلزمات الخاصة بها ، حتى أصبحت تجارة رائجة وحتى يومنا هذا ، وادت هذه الظاهرة في الأسرة العراقية الى وجود رد فعل واضح برفضها في الاسرة العراقية لما لها من تأثير سلبي على الابناء، وهذا ما نتج عنه صداما مستمرا بين الرفض من قبل العائلة والقبول من الابناء لها ولا سيما من هم في عمر المراهقة والشباب.

من جانب آخر يجب على الباحث فهم القيم المعاصرة وتأثيرها في المجتمعات ومنها المجتمع العراقي اذ من المؤكد ان تعريف القيم على الرغم من انه يخضع الى مدلول لغوي واحد الا انه في المعنى الاصطلاحي غير محدود ولا حصر له لأنه يفهم بحسب توجهات البحث، كما هو الحال في الثقافة، فالثقافة تعني اسلوب وطريقة حياة شعب او مجموعة عرقية، ولا وجود لمجتمع من دون ثقافة والذي اثبتته الدراسات ان القبائل البدائية في مجاهل افريقيا لها

ثقافة خاصة بها، اما القيم فهي نتاج لعوامل مختلفة ومؤثرة لشعب ما او فئة تتبلور عبر مراحل زمنية متعددة وتكون محصلتها النهائية ان هذه القيم تصبح من العوامل المؤثرة والفاعلة على المستوى الفردي للشخصية وعلى المستوى الجمعي للأفراد، ان اهم العوامل المؤثرة الان في عصرنا الحاضر على الاعم الاغلب هو ما يتعرض له المجتمع عن طريق الرسائل الاعلامية التي تبث من خلال وسائل الاعلام بأشكالها وصورها المختلفة ومن نتائج الرسائل الاعلامية ان قيم الحضارة الان التي عمت المنطقة التي يمثل العراق جزء منها جاء اكثرها من حضارات اخرى معاصرة و لا سيما الحضارتين الأوروبية و الامريكية، بناء على قاعدة "ان المغلوب مولع ابدا بالاقتداء يقلد بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر احواله وعوائده" (ابن خلدون، ٢٠٠١، صفحة ١٨٤) ولو بصورة نسبية كما يقول العلامة ابن خلدون في مقدمته الشهيرة، اذ اجتاحت الثقافة الاوروبية والتي يطلق عليها بشكل عام الثقافة الغربية، المجتمع العراقي من ناحية الاستهلاك المظهري ولا سيما في طرق المأكل والملبس او التعاملات الاقتصادية مثل حرية بيع العملة في الاسواق المحلية اما من الناحية الثقافية غير المادية فان اطلاع العراقيين على التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية بات واضحا، اذ اجتاحت الشارع العراقي مصطلحات كان تداولها محرما مثل (المثلية)، لقد اصبح من الواضح ان وسائل الاعلام كالفضائيات المختلفة وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة الان لها التأثير الكبير جدا على شخصية المتلقي و لان الوصول اليها على مدار الساعة جاء تأثيرها كبيرا في بلوره التوجهات والسلوكيات المستوحاة منها .

ان ما جاء ذكره لا يمثل تأثيرا متساويا على الجميع فالمراحل التعليمية ومنها الجامعية على وجه الخصوص يكون الافراد فيها اكثر استعدادا لتقبل القيم الوافدة ، ومن المؤكد فان المؤثرات الجديدة لها التأثير الكبير بسبب تنوعها من جه مما تعطي حرية الاختيار للمتلقي ونزعة التقليد و المحاكاة الكامنة في طبيعة النفس البشرية لما هو جديد وعصري "يجب ان لا ننسى ان الحضارة الحديثة مفروضة علينا لا مفر منها فهي قدرنا الذي لا محيص منه فنحن

ما دمنا نريد العيش في هذا العصر فلا بد ان ندخل في معترك هذه الحضارة شئنا او ابينا " (الوردي، ١٩٩٦، صفحة ١٢٦)، اذن فالقيم هي عبارة عنما يتبلور من عوامل مختلفة تأتي من مصادر متعددة والتي في مقدمتها الاعلام المتنوع وبتقادم الزمن تصبح قيم مؤثرة في شخصيه الفرد والمجتمع . ان هذا التغير يرتبط ارتباطا مباشرا بما يعيشه المجتمع العراقي بعده جزءً من المجتمع الدولي، فظهرت مصطلحات مثل الديمقراطية، الانتخابات الى مصطلحات كثيرة غيرها... فحدث ايضا وصول مصطلحات مثل مخدرات او تعاطي و اصبح الحديث عنها مقبولا في الشارع مما ادى الى تأثر البعض بجزء من ثقافة الدول التي تروج للمخدرات كونها واحدة من اساليب الربح السريع والمرتفع مما ادى ببعض عناصر المافيات والعصابات ان يكون لها ارتباطًا وثيقا بالعامل الدولي المؤدي الى الاتجار بالمخدرات، و عملت هذه الشبكات على تبني قيما جديدة معينة ، لتمكنها من بسط السيطرة على البعض من ضعاف النفوس، من اجل استغلال ضعفهم ليكونوا أدوات لهم في المتاجرة او التسويق على السواء والسبب المهم الذي ادى الى زياده مشكله انتشار المخدرات في العراق هو تصنيف الدول لها والتي لا يشد العراق عنها، اذ لا بد ان نشير في الاخير الى الاختلاف بين الدول في تصنيفها للمخدرات بعده واحد من الاسباب التي ادت الى انتشارها اذ ان ماده (السويكة) وهي من التبغ كانت تباع في منطقه (البتاويين) في الباب الشرقي من بغداد لغاية قبل عام ٢٠٠٣ ولا سيما قبل عام ١٩٩٠عن طريق عرضها امام المارة وان معظم متعاطيها كانوا من السودانيين وقليل من المصريين وعندما احتل الامريكان العراق انتشرت هذه المادة في الاسواق الشعبية، والى الان يمكن الحصول عليها ببساطة، وتتعاطى هذه المادة عن طريق وضعها بين الشفه والاسنان ومفعولها قويا ومباشرا في تخدير الفك والوجه ولا زالت هذه المادة غير مصنفه في التشريع العراقي كواحدة من المخدرات ولا تشذ سوريا عن العراق في تعاملها مع (السويكة) في حين ان القانون اللبناني يعدها من المخدرات ويطبق عليها عقوبة الاتجار حالها حال الحشيش اما في ايران فان ماده (الترياق) وهي ماده مسموح بتعاطيها حتى بين العوائل وهي مقبولة

اجتماعيا بحسب ما نقله الكثير ولا يعدها القانون الايراني واحدة من المخدرات ولا يعاقب عليها في حين انها في القانون العراقي تعدا ماده تخضع لمكافحه المخدرات.

ثانيا: المخدرات و الدراسة الاكاديمية بعد ٢٠٠٣

اذا كانت مسؤوليه الباحث الاجتماعي تنحصر في هذين النوعين الاول دراسة الاثر الذي تتركه المخدرات على المتعاطين والنوع الاخر هو الاثر الذي يربط المخدرات مع المتاجرين بها، فان الاول تكون المصحة والعلاج هي الاساس الذي يستند عليه الباحث وفي النوع الثاني يكون السجن هو الاساس في العلاج، أي ان العقوبات المترتبة على المتاجرة بالمخدرات، في كلا الحالتين مختلفة وكما هو معلوم فان حل المشكلة للمتعاطين، علاجيه اكثر مما هي وقائية والكل يعرف ان الاصل في معالجه المشاكل سواء الاجتماعية او الصحية على السواء يكون في الاساس عن طريق الوقاية، وليس عن طريق العلاج، لان العلاج مهما بلغت دقته و فائدته لا بد وان يتولد عنه مضاعفات كثيره، ومن افضل الامثلة على المضاعفات التي تترتب على معالجه الظاهرة هي الادوية التي تعطى الى المريض، فعند قراءتها نرى انها تحتوي على توصيات عديده جدا تحذر المريض في حال كان يعاني من مضاعفات بسبب العلاج وهذا الامر ينطبق تماما على كلا الحالتين التي جاء ذكرها، ففي الحالة الثانية وهي الخطيرة جدا والتي يودع فيها تاجر المخدرات في السجن فان التبعات المترتبة على ايداعه السجن لا حصر لها لان الكثير من هؤلاء لديهم عوائل وهذه العوائل تتطلب حاجاتها المادية وكذلك فان الكثير لديهم اطفال يتطلبون العناية والتربية الصحيحة لذا فان فقدان المعيل و ايداعه السجن عن طريق العقوبة فان التبعات المترتبة على هذا الاجراء هي تبعات خطيره .

اما الاجراء الثاني وهو ايداع المريض في المستشفى فان طبيعة المجتمع العراقي على العموم تميل الى الوصم الاجتماعي في هذا النوع من الحالات، فيؤثر على علاقات المريض العائلية والمحيط الاجتماعي الذي يحيط به، مما يكون له تبعات خطيرة لاحقا، لذا وعنده مراجعتنا للرسائل والاطاريح التي ناقشت هذا الموضوع، نراها انها لا

تستطيع اعطاء البدائل لهذين النوعين، فمن غير الممكن ان تكون النتائج في البحث الاجتماعي المقدم في الرسائل والاطاريح تقديم مقترحا لتخفيف الحكم عن المحكوم، لأنه في الاصل يخضع الى الضوابط القانونية الجرمية، اما من ناحيه خضوع المدمن الى العلاج فان البحوث الاجتماعية ايضا غير قادره على تقديم يد العون له، لأنه يخضع في الاساس للعلاج الطبي السريري، ويكون هنا تحت رعاية وزارة الصحة، وعلى وفق ما ذكر فالضرورة تحتم على البحوث الاجتماعية ان تتجه في اتجاهين وليس واحد، اي يجب ان تتعامل اولا مع الظاهرة قبل حدوثها وثانيا مع الظاهرة بعد حدوثها، وبما ان الظاهرة حدثت فان البحوث الاجتماعية تعاملت معها بشكل صحيح ولكن مع وجود قصورا واضحا في فهم الحقيقة، والسبب هو الجهات المختصة التي يتعامل معها الباحث، اذ يجب ان يعطى الباحث مجالا واسعا لدراسة المخدرات سواء كانت المتاجرة بها او تعاطيها قبل حدوث الاحكام على المتاجرين، وقبل ايداع المدمنين المصحات .

ان من الاسباب الرئيسية التي ادت الى حدوث هذا الخلل ولا سيما بعد عام ٢٠٠٣ وعلى الرغم من انها صفه ايجابيه، الا انها لها تبعات سلبيه الا وهي التخلص من المركزية في الادارة في جميع مجالات الدولة الرسمية، وواحده من هذه السلبيات هي استقلال دوائر الدولة التخصصية ووزاراتها عن بعضها البعض، فلا يحق على وفق النظام الاداري الحديث التدخل في اختصاصات المؤسسات فيما بينها، وهذا الواقع بدى ملحوظا في ابسط النظم الادارية في العراق حتى في النظام الاداري للأقسام الفرعية وعلى سبيل المثال ففي كلية الآداب وفي قسم الانثروبولوجيا و الاجتماع نرى ان صلاحيات رئيس القسم هي صلاحيات لا تعبر حدودها مطلقا على التخصصات الاخرى في حين اذا تتبعنا النظام الاداري في كليه الآداب قبل العام ٢٠٠٣ نرى ان الصلاحيات كانت اوسع اذ وبعد العام المذكور لا سلطة على مؤسسة من قبل مؤسسة اخرى، ان هذا التغير في اسلوب عمل الادارات يعد ايجابيا بالتأكيد، ولكن ايضا من الناحية الادارية له تبعاته السلبية على المؤسسات الحكومية، وبما اننا نتحدث عن

موضوع المخدرات وكما مر ذكره، فانه يخضع الى ثلاث جهات اداريه لا ترتبط ببعضها البعض مطلقا من ناحية المركزية الادارية فالمراكز الصحية تخضع الى ضوابط وزارة الصحة، والمراكز العقابية تتبع وزاره الداخلية، في حين ان البحوث في هذا الشأن ترتبط بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولا يمكن وباي شكل من الاشكال قبول اية جهة من هذه الجهات الثلاث تدخل الجهتين الاخريين في آليات عملها، مما ادى الى وجود خلل وظيفي اثر تأثيرا واضحا على الباحث الاجتماعي، والدلائل كثيره جدا اذ ان الكثير من الكتب التي تقدم من الباحث عن طريق الجامعة لتسهيل مهمته في الوصول الى المعلومة نرى ان هتين الدائرتين من الممكن ان تمانع، وقد حدث هذا للكثير من الطلبة الذين طلبوا تسهيل مهمتهم من وزارات متعددة، اي انه وزاره الداخلية في الاساس غير مقبول عندها اطلاع الباحث على الملفات السرية التي تكون قيد التحقيق الا في حالات نادرة جدا، ولا سيما اجراءات الوزارة في كشف الشبكات او غيرها ذات الحساسية، ولو افترضنا ان باحثا قدم طلبا الى وزارة الداخلية من قبل كليته لاشتراكه في احد العمليات السرية التي تحاول الكشف عن شبكه المخدرات لرفض طلبه رفضا تاما، على اساس ان المسالة امنيه وليست تربوية ولا يمكن ان تخضع الى وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، ان هذا الرفض في مثل هذه المسائل المعقدة يتسبب بشكل مباشر في تغييب الكثير من الحقائق على الباحثين الاجتماعيين، لان النتائج التي يحصل عليها الباحث الاجتماعي بعد القاء القبض على المتاجر واصدار الاحكام عليه او ايداع المدمن المصحة، فان الكثير من الحقائق الميدانية في محضر التحقيق تكون دونت على وفق القواعد العقابية، وليس على وفق الاسس التربوية والحاجات الانسانية للمتاجر او المدمن ولو كان الباحث الاجتماعي اشترك من الاساس وكانت الدراسة واقعية ميدانية سواء للمتاجرة او الادمان فان الحال ممكن ان يختلف كثيرا، اذ من الممكن ان يكون اطلاع الباحث المباشر على الواقع سببا في اعطاء الحلول الممكنة قبل تفاقم حدوث الضرر، وفي هذه المسالة فان المخبر السري يشكل اهم الادوات البحثية في كشف هذه الشبكات وكشف مقرات الادمان السرية، لذا من غير الصحيح ان يكون المخبر السري بشكل عام يوظف فقط عن طريق انظمة وطرق عمل وزاره الداخلية، وهي جميعها تأخذ الجوانب

الامنية في حين ان اشتراك الباحث الاجتماعي مع الجهات الامنية في تنظيم عمل المخبر السري فان النتائج سوف تختلف كثيرا، المشكلة الاخرى وهي ترتبط ارتباطا مباشرا بنظام وزاره التعليم العالي والبحث العلمي في الحصول على درجه الماجستير او الدكتوراه، اذ ان مده الحصول على الشهادة العليا في الماجستير ترتبط ارتباطا مباشرا بالمدة الزمنية المقررة، والتي هي سنه للدراسة التحضيرية وسنه للعمل الميداني مما يؤدي بالباحث الى تجاوز التبعات المترتبة على هذا النظام الاداري فيحاول الباحث في سنه العمل الميداني انهاء العمل قبل انقضائها، ولا سيما الطلبة الذين يدرسون على حساب نفقتهم الخاصة لان التمديد يتطلب منهم مضاعفة الاجور الدراسية لذلك فان هذا النوع من البحوث المرتبط بالمتاجرة او الادمان في حال دون ميدانيا، فانه يتطلب اكثر من سنه على اقل تقدير، لذلك على وزاره التعليم العالي والبحث العلمي اعفاء هكذا نوع من البحوث من المدة الزمنية المقررة، فيكون للباحث مساحة اخرى للبحث بعد السنة الميدانية مع عدم دفع اجورها، اي ان يعفى من اي مبلغ اخر في حال التمديد، اما الدارسين على نفقه الدولة، فان لهم الحرية المطلقة في استمرار عملهم في البحث الميداني حتى وان تجاوز السنتان او ثلاث سنوات، اذ ليس من معقول والمنطقي ان تتساوي المدد الزمنية الميدانية في جميع انواع البحوث، القصور الاخر في هذه المسالة يرتبط بالباحث ايضا ويتبعه القصور الذي يرتبط بتعاون المؤسسات فيما بينها من الناحية العلمية، اما ما يتعلق بالباحث الاكاديمي فان اكثر الباحثين، ان لم نقل جميعهم يحاولون التخلص من دراسة الدكتوراه او الماجستير بأسرع وقت ممكن، لأسباب عدة، منها مثلا من اجل التعيين، او اسباب اخرى لا حصر لها هنا وفي هذا النوع من البحوث ذات الطابع الحساس مثل بحوث المخدرات، من الواجب على الجهات المختصة ايجاد طرق مدروسة علميا تقوم على تعويض الباحث في حال استغرق في البحث اكثر من سنتان، اذ يجب تعويضه عن السنين المضافة لأنه خسرها خدمة للعلم وبدلا من ان يحصل على الدرجة في سنتان من الممكن في هكذا نوع من البحوث ان يحصل عليها خلال اربع سنوات، وعلى سبيل المثال لو ان باحثا درس الواقع الميداني للمتاجرة او التعاطي واستغرقت مدة البحث اكثر من سنتان من الممكن ان تصدر وزاره التعليم العالي والبحث العلمي اوامرا ادارية في

هكذا نوع من البحوث يتم فيها قبول هذا الطالب في دراسة الدكتوراه دون الدخول في المنافسة مع اقرانه لأنه يكون قد اكتسب الخبرة التي تؤهله الحصول على درجه الدكتوراه، او من الممكن ايجاد حلول اخرى تبعا لسياسة الوزارة، اما من ناحيه التعاون بين الوزارات فهنا يجب ان ننوه الى مساله مهمه جدا الا وهي الانفصال التام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن الوزارات، بسبب تعدد المركزية الادارية اذ و على الرغم من ان البحوث المقدمة في وزاره التعليم العالي والبحث العلمي لا تدرس واقع هذه الوزارة، وانما واقع وزارات متعددة فهنا يبرز تساؤلا غريبا جدا اذ كيف يقدم بحثا لدراسة تتطرق الى ميدان ذو صلة مع وزارة الداخلية او دراسة ميدانية تتطرق الى مشكلات تتبع الى وزاره الصحة ونحن هنا بصدد الحديث عن المخدرات دون دخول مشرفا اخر من هاتين الوزارتين، فاذا درس الباحث الميداني التعاطي في الواقع وليس في المصحات العلاجية بالضرورة يجب ان يوجد مشرفا اخر حاصل على درجه عليا في الوزارة المعنية بصفة مشرفا ثاني يتابع عمل الباحث، بالإضافة الى المشرف المكلف من القسم العلمي والذي هو مكلف وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، ولا يشذ هذا الامر في الوزارات الاخرى لان الكثير من البحوث التي تقدم من قبل من قبل اصحاب الاختصاص في الاقسام العلمية مثل قسم علم الانثروبولوجيا والاجتماع او علم النفس، لا نجد دليلا واحدا على وجود أي طالب من أي وزارة في العراق بعث مشرفا ثانيا لوزارة التعليم العالي وهذه الاخيرة لم تقم بإرسال العناوين المقدمة كبحوث الى الوزارات ذات الاختصاص من اجل ارسال مشرف ثاني من قبلها، ولا تشذ عن هذا وزارتي الداخلية والصحة وهذا القصور في التعامل مع الباحثين ينطبق على جميع البحوث المقدمة في الدراسات الانسانية والملفت للنضر ان الدراسات الانسانية ذات الطابع اللغوي، لا تتردد وزارة التعليم العالي فيها بتكليف مشرف ثاني من قسم اللغة العربية وبما اننا هنا بصدد الحديث عن المخدرات فان الباحث في حال وجود مشرفا اخر من قبل وزاره الداخلية فانه يكون عونا لا يستهان به، لان ان المجال الميداني للباحث يأخذ طابعا امنيا بالإضافة الى التخصص العلمي، فيكون للمشرف على الطالب دور كبير وعندها فان هؤلاء الباحثين الذين سيحصلون على درجة الماجستير او الدكتوراه في هذه التخصصات تتوسع امكاناتهم العلمية وتتوسع مجالات

الاستفادة منهم في الوزارات التي اشرفت عليهم كمشرف الثاني، فالباحث الذي يقدم بحثا عن المخدرات والذي يتخلله طابعا امنيا في طيات بالضرورة يجب ان توظف قدراته في الدوائر الامنية بعد الحصول على شهادته ولا يشذ عن هذا البحوث ذات الارتباط بوزارة الصحة

مشكله اخرى في هذين النوعين من البحوث ظهرت وبانت للعيان خلال السنوات الخمسة الاخيرة، ولا سيما بعد دخول تخصص الدبلوم العالي، اذ سمح الى من هم من غير اصحاب الاختصاص من الوزارات الاخرى بالدخول الى الدراسات الانسانية، وهذا القرار يعد من القرارات الصائبة اذ ان الكثير من موظفي الدوائر ذات تخصصات دقيقه، نراهم خروجين كليات مثل الادارة او اقتصاد و تخصصات اخرى متعددة في حين ان عملهم الوظيفي يرتبط ارتباطا مباشرا بالمواطن ولا سيما المرتبطين بالدوائر الامنية، وقد فعلت وزاره التعليم العالي والبحث العلمي خيرا عندما سمحت لهؤلاء بإكمال دراسة الدبلوم في الدراسات الانسانية، الا ان المشكلة ان الكثير من البحوث التي قدمت من قبل هؤلاء الطلبة هي بحوث تقع ضمن اختصاصهم الدراسي، اي بحوث خارج التخصص الوظيفي للباحث او بعيدة عن اختصاصه لكن هذا لا يمنع ان هناك مجموعه من البحوث قدمت ضمن الاختصاصات التي درست تجاره الرقيق او البغاء او المخدرات، أي ان هناك توجه ولو محدودا من قبل الموظفين في وزاره الداخلية باتجاه دراسة واقع الوزارة، و قدمت دراسات لا باس بها في هذا الشأن احداهما من قبل موظف في وزاره الداخلية درس شبكات الاتجار بالبشر، وعلى الرغم من ايجابيه العلاقة المباشرة بين الطالب الموظف وزاره الداخلية ضمن اختصاصه المرتبط بالمخدرات او المتاجرة، يتولد ايضا ظاهره سلبيه في البحوث الا وهي تحيز الباحث وكون الباحث ينتمي وظيفيا الى وزاره الداخلية، فسوف يشوب دراسته تدخل وظيفته في التشخيص، لذا فلا باس في ان تقوم وزاره التعليم العالي والبحث العلمي اشراك مشرفا اخر من الوزارة المعنية معه .

ان الملفت بالنسبة للمتتبع الى هذين النوعين من البحوث التي تدرس المتاجرة او الادمان يجد ان اغلبها وقعت بما يسمى خطأ العينة، ولو بصورة نسبية اذ وظفت النتائج عن طريق اجابات العينة سواء كان من الناحية الصحية للمدمن او من الناحية العقابية للمتاجر، وهذه النتائج يشوبها الكثير من الخلل فيما يتعلق بالصدق في الاجابة سواء اكان الباحث وظف طرق الانثروبولوجيا في البحث او علم الاجتماع، وفي الدراسات الاجتماعية وعند توزيع الاستبيان على المصابين والراقدين في المصحات وكذلك المودعين في السجون والذين صدرت عليهم احكام، فان جميع النتائج الميدانية استندت على ما يعطيها هؤلاء من اجابات وهذا يشكل خللا واضحا في النتائج لان المتاجر المحكوم عليه ومهما كان صدقه لا يمكن ان يدلي بالمعلومات الحقيقية، ولا سيما اذا كانت هذه المعلومات ترتبط بمتاجرين كان يتعامل معهم ولم تدرج اسمائهم ضمن التحقيق ولم يطبق عليهم قانون العقوبات، وكذلك فان المدمن سوف يعزو ادمانه لأسباب خاصه به لا علاقة لها مع الحقائق الاجتماعية التي تسببت في ادمانه وانما تتعلق بالحقائق التي يؤمن بها هو، لذلك من الممكن ان نتائج الاستبانات الموزعة لا تمثل الحقيقة وانما تمثل توجه هؤلاء الافراد الذين قاموا بملئها، مع التأكيد على وجود بعض الاجابات الحقيقية، اما من ناحية البحث الانثروبولوجي ولا سيما في اساليب الحصول على المعلومة، فان المبحوث لا محال انه سوف يخشى من الباحث ويتعامل معه بالريبة، ولا سيما في اساليب جمع المعلومات المباشرة مثل المقابلة، لان اسئلة المقابلة ينظر اليها المحكوم على انها اسئلة تأخذ طابعا امنيا، لذلك سوف يؤثر توجه المدمن او المتاجر بالمخدرات في توجيه نتائج البحث العلمي، وهنا فان النتائج التي نقدم في البحث تأتي بالاستناد على المعطيات الميدانية الذي يقدمها لنا المحكوم والمودع في المصحة وهذا الامر يشوبه كثيرا من الخلل، وحتى مع افتراض ان الواقع الميداني يخرج من المتاجر والمودع في المصحة باتجاه عوائلهم نرى ايضا انه سيشوبه نوعا من الخلل اذ ان العائلة على العموم تميل الى الدفاع عن افرادها، لذلك فإنها تعطي اسبابها الخاصة لتبرير الظاهرة ومن المحتمل ان تكون المبررات غير حقيقيه، ولكن المبحوث يعدها انها ادت بالمتاجر الى سلك هذا الطريق، كان يكون المتاجر كان يعاني من ضائقه ماليه فاضطر الى ان يدخل في

المتاجرة من اجل الحصول على المال، وهنا فان الواقع الاقتصادي للأسرة لا يلوم الاب او المعيل على دخوله هذا النوع من التجاوز على القانون .

ان هذه البحوث لا تقدم نتائج يتخذ قرارا برفضها مسبقا، فهي تعد من البحوث الاكاديمية الجادة بل على العكس يبقى التوجه في البحث الاكاديمي المرتبط بوزارة التعليم العالي ولا يتغير اسلوبه، ولا باس من دراسة المتاجرين الذين اودعوا السجون على وفق الاحكام القضائية، ولا باس من دراسة المودعين في المصحات، ولكن لا باس ايضا من ان يأخذ التوجه الاخر طريقه في البحث الاكاديمي وهو الدراسة الميدانية للواقع عن طريق المخبرين السريين قبل القاء القبض على شبكات المتاجرة، او قبل ايداع المدمن المصحة، ولا باس من ان يستعين الباحث الذي يسلك هذا النوع من البحوث في ان يستخدم اسلوب المخبر حتى وان كان قريبا من المدمن او المتاجر، مع اقناع المخبر على ان العقوبات سوف تخفف على من يقصده في البحث، في كلا الحالتين الصحية والعقابية، ولا باس ايضا من ان يلتجئ الباحث الى الاطراف التي لا ترتبط ارتباطا مباشرا بالمدمن والمتاجر، اذ من الممكن ان يستعين بصوره سرية بعدد من افراد المنطقة التي تحيط بالمتاجر، وهذا يرجعنا الى بداية حديثنا والمرتبط بالتعاون بين وزارة الداخلية وزاره الصحة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإعطاء فسحة للباحثين الاكاديميين عن طريق الكشف عن بعض الجوانب الامنية للباحث، واطلاعه على بعض الملابسات التي تتعلق بالجانب الامني وكشفها امامه مما يسهل له اتمام بحثه.

وتعد رساله الماجستير المقدمة من قبل الباحثة فائزة حلاوي نموذجا مثاليا في هذا النوع من البحوث اذ توجهت الباحثة ثلاثة اتجاهات من اجل الحصول على المعطيات الميدانية، وعلى الرغم من ان هذا الاسلوب يعد ايجابيا من ناحيه التعدد في وسائل جمع المعلومات، الا ان الاتجاه في الميدان في اكثر من اتجاه يشتت المجال الميداني، ولكن الباحثة هنا لم تتطرق وتتوسع في الميادين الثلاثة على الرغم من انها درست المتعاطي عن طريق رقوده في

المستشفى، وحصلت على المعطيات الميدانية من الطبيب عن طريق استمارة المقابلة، وكذلك عن طريق منتسبي وزاره الداخلية بنفس الاداة، وكما قلنا وعندما يكون مستوى البحث مستوى رساله ماجستير فانه على العموم يشتت النقطة المركزية التي بنى الباحث عليها بحثه، الا اننا نستطيع ان نقول ان الباحثة وظفت الطرق الثلاث توظيفا صحيحا فيما يتعلق بحجم وتوسع الميدان، لأنها استندت في المقابلتين الموجهتين الى الكادر الطبي ومنتسبي وزاره الداخلية على معطيات محدودة جدا، ولكن من الملفت للنظر وهو ما يتعلق في توجه بحثنا هنا اننا نرى ان الصفة الغالبة في بحثها والتي تجاوزت ٩٥% من المعطيات استندت على المريض ذاته، في حين انها لم تحصل على ما كانت تروم الوصول اليه عن طريق المقابلة من الكادر الصحي المتمثل في الاطباء او الاداريين او اية جهة اخرى في المستشفى، و ينطلق هذا الامر كذلك على الجهة التي وجهت اليها اسئلة المقابلة، وهم منتسبي الداخلية، ولكي نفهم سبب القصور التي الذي يعانيه الباحث في المعلومات الذي يرمي الحصول عليها من قبل الوزارتين على سبيل المثال وليس الحصر، لان هذه المشكلة تنطبق على جميع الوزارات في العراق، اذ ان هناك عوامل كثيره تشكل دورا كبيرا في عدم اعطاه الموظف المختص المعلومات الى الباحث اذا كان من غير وزارته، ويمكن الاستدلال على هذا الامر ببساطه شديده عن طريق الرجوع الى بحوث الدكتوراه او الماجستير لقراءة نقطه محدده بالضبط وهي تندرج تحت عنوان الصعوبات التي مر بها الباحث، اذ ان اغلب البحوث التي تقدم تصطدم بالأنظمة الادارية الخارجة عن اختصاص وزاره التعليم العالي والبحث العلمي، ونرى ان من اخطر الصعوبات هي عدم تعاون الموظف المختص مع الباحث، وعلى الرغم من ان قانون العقوبات ينقسم الى ثلاثة اقسام رئيسيه وهي المخالفة والجنح والجنايات، فالمتتبع لأسباب عدم التعاون لا يخفى عليه مصطلح القانون الاداري اذ ان هذا القانون يشكل عقبه كبيره امام الموظف المختص مما يؤدي الى عدم حصول الباحث على المعلومة .

ان القانون الاداري الذي ينظم عمل الموظفين يختلف اختلافا كبيرا عن قانون العقوبات لأنه يحوي في طياته قوانين ادارية فرعية لا حصر لها، و الموظف في الاساس يخضع للعقوبات الثلاث، ولكنه ايضا يخضع الى عقوبات متعددة لا حصر لها، تتدرج من الادنى الى الاعلى ونستطيع ان نمر عليها مرورا سريعا ومنها (الفات النظر ،التوبيخ، قطع الراتب، الفصل... وغيرها كثير) وان الموظف في الغالب يمتنع عن اعطاء المعلومة خوفا من تطبيق احدى العقوبات الادارية عليه، وان جميع هذه العقوبات تدرج في سجله الوظيفي وفي حال تكرارها يقع الضرر على الموظف، ان الموظف يرى انه غير ملزم بإعطاء الباحث اي معلومة تسبب له الضرر الوظيفي، وهو لا يعلم بالضبط مدى خطورة المعلومة التي يطلبها الباحث ولكن على العموم فان طلبات الباحث الميداني تطلب الاجابات عن اسئلة ذات خصوصيه تؤدي الى خشيه الموظف من التعاون معه، ان ما جاء في رساله الباحثة هنا لا تشذ عنه البحوث الاخرى، اذ ان الباحثة عجزت ولو بشكل جزئي في الحصول على المعلومات من قبل هاتين الجهتين، ولكن لم يتردد الموظف في اعطائها انواع المخدرات، لان هذه المعلومة لا تشكل خطرا على مكانته الوظيفية، في حين انه غير مستعد ان يتعاون في اي معلومة اخرى تختص بمجاله الوظيفي، ومن بين المعلومات التي حصلت عليها الباحثة عن طريق الموظفين الجدول التالي الذي يُوضح أصناف المخدر المفضلة لدى المتعاطين والمدمنين الراقدين والراقدات في المصحات النفسية (حلاوي، ٢٠١٩، صفحة ٢٨٢):

ما هو صنف المخدرة التي تعاطتها	الذكور		الإناث		النسبة الإجمالية
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
فاليسوم	١٥	%١٣,٠	١٥	%١٣,٠	%٢٦
الترامادول	١٠	%٨,٦	٧	%٦,٠	%١٤,٦
كريستال (ميث)	٩	%٧,٨	صفر	صفر	%٧,٨
مادة كحولية	٥	%٤,٣	صفر	صفر	%٤,٣
الترمين	٣	%٢,٦	٣	%٢,٦	%٥,٢

قبرصي	٣	%٢,٦	صفر	صفر	%٢,٦
وردي	٢	%١,٦	٣	%٢,٦	%٤,٢
زولام	٢	%١,٦	١	%٠,٨	%٢,٤
الثيرام	٢	%١,٦	١	%٠,٨	%٢,٤
بروفين	٢	%١,٦	١	%٠,٨	%٢,٤
زانكس	٣	%٢,٦	٧	%٠,٨	%٣,٤
باركيزول	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
فولتارين	٢	%١,٦	٢	%١,٧	%٣,٢
سوادفيت	صفر	صفر	١	%٠,٨	%٠,٨

واذا نظرنا الى ما يحتويه الجدول، نرى انه غاب عنه مادتين مهمتين هما الحشيش والترياق وهما من اهم انواع المخدرات حاليا في العراق، واذا انتبهنا الى محتوياته لراينا ان جميعها ترتبط بالجانب الطبي ولابد ان ننوه هنا حتى لا تختلط علينا الحقائق، ان زياده عنصر النساء في التعاطي ليست اسبابه اجتماعية او نفسية او الاسباب الاخرى للتعاطي، وانما وكما جاء في محتويات رسالة الباحثة فان اغلب المدمنات من النساء كن قبل الادمان يعانين من امراض معينة، مما توجب اعطاء العلاج المخدر لهن لفترات طويله حددتها مده تناول العلاج، وهذا يثبت لنا غياب فترات النقاهة بعد المعالجة الطبية لهكذا نوع من الامراض اجل التخلص من ضرر الادوية التي تناولها المريض.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

اولا: ان المخدرات لها وجود فعلي في الواقع العراقي

ثانيا: توجد خشية وعدم تعاون بين الوزارات التي لها علاقة مباشرة مع الباحثين

ثانيا : ان البحوث الاكاديمية درست فقط المتاجرين المودعين في السجون والمدمنين في المصحات العلاجية

رابعا: نتائج البحوث الميدانية اشتقت اما من المودعين في السجون او الراقدين في المستشفيات مما يقلل من صدقها ولكن بنسب متفاوتة

خامسا : على الرغم من جدية الدراسات الاكاديمية لكنها لا توازي الخطورة التي تسببها المخدرات على المجتمع العراقي

ثانيا: التوصيات

اولا: توسيع المساحة الميدانية للباحث من قبل الوزارات كافة عن طريق السماح له بالوصول الى المعلومة

ثانيا: لفت انتباه الوزارات على ان المخدرات لا تختص بوزارة العدل او الداخلية فقط لان ادخال المخدرات الى العراق يتم بوسائط النقل وترويجها وبيعها يتبع وزارة التجارة ويمتد الخطر الى جميع الوزارات....السياحة عن طريق الترويج، الصناعة بسبب انتاج انواع رخيصة من المخدرات في العراق ...وغيرها

ثالثا : على الباحثين الميدانيين التعامل بجدية اكثر مع المجال الميداني ومن الممكن النزول الى المناطق التي يسكن فيها المحكومين من اجل جمع المعلومات

رابعا : تعاون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع الوزارات الاخرى من اجل تعيين مشرف منها في البحوث التي تتطرق الى بعض المواضيع الحساسة

خامسا: ندعو وزارة الصحة الى اجراء الاحصائيات الدقيقة للمرضى الذين يتناولون العقاقير الطبية المخدرة والسماح للباحث في الوصول اليها مع سحب جميع العقاقير الطبية التي تدخل ضمن تصنيف المشرع العراق على انها من المخدرات من الصيدليات وايداعها في مراكز صحية محدودة تنشا لهذه الغرض وبما يتلاءم مع حاجة المرضى فقط

.

الملخص:

يعد انتشار المخدرات ظاهره حديثه في العراق وعلى الرغم من ان الكثير من شهود العيان من كبار السن اكدوا على انها كانت موجوده ولكن بشكل محدود في المدة المحددة بين الاعوام ١٩٦٤ الى ١٩٦٨ الا انها لم تكن ظاهره تشكل خطرا على المجتمع ولم تكن في حينها قد دخلت اليها الاصناف الحديثة التي تشكل خطرا على الاقتصاد وعلى الصحة فقد كانت تقتصر في ذلك الوقت على انواع محدودة جدا ويمكن حصرها في ماده الحشيش فقط اما بعد العام ٢٠٠٣ فقد انتشرت الظاهر انتشارا ملحوظا اذ اودع الكثيرين من متاجري المخدرات ومروجيها في السجون العراقية من المدانين والذين اتخذت بحقهم احكامها قضائية وكذلك برزت للعيان ظاهره العلاج في المستشفيات للمدمنين وتنحصر الظاهرة في شقين اساسيين الاول هو المجتمع بشكل عام والشق الثاني هم المتعاطين او المروجين او المتاجرين ويندرج الصنفان الاخيران في خانه واحده لانهما يتعاملان تعاملا مباشرا مع المخدرات مما ادى الى توسع انتشار الظاهرة لأكثر من سبب واحد ففي المجتمع فان وسائل الاتصال والثقافة الحديثة وسهولة الانتقال بين الدول وقبول المجتمع للثقافات الوافدة كل هذا ادى مع عوامل اخرى متعددة ادت بالضرورة الى قبول انواع جديده كانت تعد ممنوعه اجتماعيا في الماضي ومن ناحيه اخرى فان العامل المباشر للانتشار الاخر هم عصابات التهريب والعامل المباشر الاخر لوجود الضرر وتفاقم ضرر المخدرات هم مدمنون المخدرات لذلك تم في هذا البحث التوجه الى اتجاهين الاول بحث الثقافة المجتمعية والمواطن في ثقافته المكتسبة والتغيرات الاجتماعية التي حدثت بعد العام ٢٠٠٣وعلاقتها بانتشار المخدرات والاتجاه الاخر درس طريقه تعامل الباحثين في الوصول الى الحقائق التي نستطيع بها ان نتعامل بها مع هذه الظاهرة وعدت هنا اربعه جهات هي المسؤولة بشكل مباشر عن انتشار ظاهرة المخدرات اولها المتاجرون والذين يخضعون تحت اجراءات وزاره الداخلية وقوانين وزارة العدل وثانيا المدمنون الذين يخضعون لقوانين وزاره الصحة والثالثة هم الباحثين اذ ان البحث العلمي يستطيع الوصول الى

الكثير من الحقائق عن طريق الربط بينها فجاءت وزاره التعليم العالي والبحث العلمي التي ينتسب اليها طلبه الدراسات العليا بعدها الطرف الرابع في الكشف عن الظاهرة والحد من انتشارها وايجاد اهم الوسائل للتخلص منها قدر الامكان .

المصادر:

الشيباني عمر محمد التومي. (١٩٨٩). *مناهج البحث الاجتماعي* (المجلد ط٣). ليبيا: مجمع الفاتح.

الوقائع العراقية;. (العدد ٤٤٤٦ سنة, ٢٠١٧). قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧.

روبرت امرسون، يشل فريزر، و ترجمة هناء الجوهري. (٢٠١٠،). *البحث الميداني الاثنوغرافي في العلوم الاجتماعية* (المجلد الطبعة الاولى). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

عبد الباسط محمد حسن. (١٩٧٥م). *أصول البحث الاجتماعي*. القاهرة: مكتبة ألا نجلو المصرية.

عبد الرحمن ابن خلدون. (٢٠٠١). *مقدمة ابن خلدون*. (خليل شحاتة، المحرر) بيروت، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر.

علي الوردي. (١٩٩٦). *في الطبيعة البشرية*. عمان، الاردن: الاهلية للنشر والتوزيع .

فائزة حلاوي. (٢٠١٩). مدمنوا المخدرات. *رسالة ماجستير، غير منشورة*. بغداد: جامعة بغداد ،كلية الاداب.

قاموس اكسفورد. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد ١٧ ٢, ٢٠٢٤، من
up?view=theater٢/mode/١٠٣٥https://archive.org/details/BarmejDzOxfordWordPowerPDF/page/n

كريم محمد حمزة. (٢٠١٢). *تحليل المضمون الخطاب كمادة للبحث*. لبنان.: دار البصائر للطباعة والنشر.

كليفور غيرتز. (٢٠٠٩). *تاويل الثقافات* (المجلد الطبعة الاولى). (ترجمة محمدبدوي، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

محمد حسن. (١٩٧٥م). *أصول البحث الاجتماعي*. القاهرة: مكتبة ألا نجلو المصرية.

ناهدة عبد الكريم. (١٩٨١). مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية.. بغداد: مطبعة المعارف.